

464

من وزير المالية  
إلى

الموضوع : طلب توضيحات جبائية.  
المرجع : مكتوبكم بتاريخ 16 فيفري 2015.

وبعد،

لقد أفدتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أن عددا من المزودين يتولون إصدار فواتير ذات قيمة سلبية تتعلق بعمليات إرجاع بضائع كانت موضوع فواتير بيع أو وصولات تسليم صادرة عنهم و تتولى الشركة المزودة التخفيض في قيمة البيوعات وذلك بإدماج قيمة الإرجاعات صلب نفس الفاتورة. وتساءلتم هل أن الإرجاعات تستوجب إصدار فاتورة مستقلة أم لا و هل أن المؤسسة المعنية تعفى في هذه الحالة من التعديل ضمن التصريح الشهري للأداءات وهل يمكن للمؤسسة الحريفة أن تصرح بالمبلغ الصافي للشراءات و الأداء دون الحاجة إلى التصريح ضمن الخانة المتعلقة بعمليات الفسخ أو الإلغاء.

و جوابا يشرفني أن أحيطكم علما أنه إذا تولت الشركة المزودة تحرير فواتير بيع فإنه يتعين في صورة إرجاع البضائع أو جزء منها تحرير فواتير تصحيحية (Facture d'avoir) تتضمن قيمة البضائع التي تم إرجاعها والأداء على القيمة المضافة المتعلقة بها.

و في هذه الحالة يتعين على الشركة المزودة والشركة الحريفة القيام بتعديل الأداء على القيمة المضافة ضمن التصريح الشهري بالأداءات.

أما في صورة إرجاع البضائع أو جزء منها قبل تحرير الفاتورة فإنه يمكن للشركة المزودة تحرير فاتورة تتضمن فقط قيمة البضائع المسلمة التي تم الاحتفاظ بها والأداء على القيمة المضافة المتعلقة بها دون الحاجة إلى تحرير فاتورة تصحيحية. وفي هذه الحالة لا يتعين على الشركة المزودة وكذلك الشركة الحريفة القيام بتعديل الأداء المذكور ضمن التصريح الشهري بالأداءات.

وتفضلوا، سيدي، بقبول فائق عبارات الاحترام.

والسلام  
عن وزير المالية وبنفويض عن

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي